● أخبار قصيرة

قريباً.. وزير الاقتصاد الإيراني يزور الرياض

أعلن سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى السعودية، إن وزير الاقتصاد والمالية الإيراني سيزور الرياض الأسبوع المقبل. وأعرب علي رضا عنايتي عن ارتياحه لرحلة أول قافلة من حجاج العمرة الإيرانيين إلى المملكة العربية السعودية، وقال: آمل أن يصل عدد الحجاج الإيرانيين لأداء مناسك العمرة إلى أكثر من ٧٠٠ ألف شخص في السنة، كما كان يصل هذا الرقم قبل قطع العلاقات بين البلدين في عام ٢٠١٥. وأضاف: إن وزير الاقتصاد والمالية إحسان خاندوزي سيتوجه إلى الرياض الأسبوع المقبل للمشاركة في اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية ٢٠٢٤، كما سيتم الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس هذا البنك.

٤ مليارات دولار.. حجم التبادل التجاري الإيراني- الصيني

أعلنت الجمارك الصينية بأن حجم التبادل التجاري بين إيران والصين بلغ أكثر من ٤ مليارات دولار في الربع الأول من العام الجاري. وذكرت الجمارك الصينية، في تقرير لها، أن التجارة بين إيران والصين في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام نمت بنسبة واحد بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ووصلت إلى ٤ مليارات و ٢٠ مليون دولار. وأعلنت أن التبادلات بين إيران والصين في الأشهر من يناير إلى مارس ٢٠٢٣ بلغت ٣ مليارات و ٩٩٠ مليون دولار. وبحسب هذا التقرير، استوردت الصين في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بضائع بقيمة مليار و ٢٦٠ مليون دولار من إيران، وهو ما زاد بنسبة ١٠ ٪ مقارنة بالربع السابق، فيما بلغت ملياراً و١٤٥ مليون دولار في الأشهر من يناير/ كانون الثاني حتى مارس/ آذار ٢٠٢٣.

إفتتاح مركز تجاري متخصص في صناعة البناء والتشييد في العراق

رعى القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في السليمانية بإقليم كردستان العراق حفل افتتاح المركز التجاري المتخصص في صناعة البناء والتشييد الإيرانية في العراق من أجل توريد البضائع الإيرانية مباشرة بجودة عالية وأسعار مقبولة ومناسبة إلى السوق العراقية. وأشار محمد محمودیان إلى قدرات إيران وإمكانياتها الإستثنائية في مجال البناء، معرباً عن أمله في أن يكون إنشاء هذا المركز جسراً للقضاء على الوسطاء وتوريد البضائع الإيرانية بشكل مباشر إلى السوق العراقية بجودة عالية وأسعار مقبولة ومناسبة. ويخول هذا المركز التجاري المتخصص، الذي يقع في السوق الرئيسي لمدينة كلار، المصنعين الإيرانيين القادرين في مجال البناء تقديم منتجاتهم للمتقدمين بشكل دائم.

البلدان يخططان لرفع حجم تبادلهما التجاري إلى ١٠ مليارات دولار

إيران وباكستان.. استمرار التفاعلات الوثيقة لضمان المنافع المتبادلة

وزير الطرق: وجود موانئ باكستانية مهمة مثل كراتشي وموانئ إيرانية مثل تشابهار وإمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة، تمثل فرصاً مناسبة لتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية

الوفاق/وكالات- كتب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، في صفحته على موقع "إكس": إن "إيران وباكستان وقعتا ٨ وثائق للتعاون المشترك، وأن هناك خطة لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٠ مليارات دولار".

وأشار أمير عبداللهيان، أمس الثلاثاء، إلى زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى باكستان، وقال: جرت مفاوضات مستفيضة وهامة بشأن القضايا الدولية والتطورات الإقليمية وتعزيز العلاقات الثنائية مع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري، ورئيس الوزراء محمد شهباز شريف، ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ، وكذلك مع وزير الخارجية الباكستاني محمد إسحاق.

وأردف: بحثت الوفود الإيرانية والباكستانية عالية المستوى قضايا شتى من بينها التجارة والطاقة والنقل العابر (الترانزيت) والعلوم والتكنولوجيا والسياحة العلاجية والزيارة الدينية والتعاون الحدودي ومكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب والقضاء. وأوضح: حدود مشتركة تبلغ ألف كيلومتر ومشتركات حضارية وثقافية ودينية كثيرة ونظرة مشتركة إلى معظم القضايا الإقليمية والدولية، كلها قد زادت من تصميم البلدين على توطيد العلاقات بينهما أكثر مما مضى.

بدء تصدير الغاز

من جانبه، أعرب وزير النفط الإيراني عن أمله في أن يبدأ تصدير الغاز إلى باكستان في أيام الحكومة الإيرانية الحالية (تنتهي عام ٢٠٢٥).

وقال جواد أوجي، الإثنين، الذي رافق رئيس الجمهورية في زيارته لباكستان، بعد لقائه نظيره الباكستاني، مصدق ملك، في إسلام آباد: إن المسؤولين الباكستانيين كانوا متفائلين للغاية بتنفيذ خط الأنابيب هذا والبدء في عمليات ضخ الغاز. وأضاف: الباكستانيون يرتبون العقود مع شركات مختلفة حتى نشهد ضخ الغاز لباكستان في الحكومة الحالية بناء على الإتفاقية الدولية التي أبرمت بين إيران وباكستان. وتناولت المحادثات بين وزير النفط الإيراني ونظيره الباكستاني سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، خاصة في مجالات الطاقة والنفط والغاز.

وبدأت إسلام آباد بناء القسم الباكستاني من خط أنابيب استيراد الغاز الطبيعي من إيران بعد توقف دام ١٠ سنوات. وتعتزم باكستان أيضاً مراجعة عملية رسم الخرائط والتصميم الهندسي المتعلق ببناء ٨٠ كيلومتراً من خط أنابيب الغاز هذا إلى الحدود الإيرانية. وقال مصدر مطلع في وزارة الطاقة الباكستانية في وقت سابق: إن وزارة النفط ستطلب مبلغاً كبيراً لهذا المشروع في موازنة العام المالي الحالي. وتقدر تكلفة تنفيذ هذا المشروع بنحو ٤٤ مليار روبية باكستانية، وسيستغرق إنجازه عامين. ويأتي هذا التطور الجديد في مشروع الغاز الإيراني - الباكستاني المشترك في وقت أعربت الولايات المتحدة مرة أخرى عن معارضتها الواضحة لهذا المشروع، وحذرت من إمكانية فرض عقوبات على إسلام آباد. وكان من المفترض أن يكتمل المشروع، الذي تأخر لمدة ١٠ سنوات، في ديسمبر ٢٠١٥، وأن يبدأ تشغيله في يناير ٢٠١٥.

ورغم أن تنفيذ هذا المشروع سيثير قلق حلفاء إسلام آباد الغربيين، إلا أن الحكومة الباكستانية أعلنت أنها لا تحتاج إلى إعفاء من العقوبات وترخيص أمريكي لبناء خط أنابيب لاستيراد الغاز الطبيعي من إيران.

ووقع الجانبان إتفاقاً لشراء وبيع الغاز في يونيو حزيران ٢٠٠٩ لخط أنابيب من شأنه تصدير ٧٥٠ مليون إلى مليار قدم مكعب يومياً من الغاز من حقل بارس الجنوبي الإيراني إلى باكستان التي تواجه نقصاً في الطاقة.

محادثات ثنائية مطمئنة

من جانبه، صرح وزير النفط الباكستاني بأن هناك محادثات مطمئنة بين الطرفين، وأن هذه التفاعلات الوثيقة ستستمر لضمان المنفعة المتبادلة. واعتبر مصدق ملك بأن هناك فرصاً كبيرة بين البلدين لتعميق التعاون التجاري والاقتصادي.

كما أعرب وزير النفط الباكستاني عن سروره بزيارة الرئيس الإيراني والوفد المرافق له إلى باكستان، قائلاً: إنه "لشرف كبير لنا أن نستضيف الأصدقاء الإيرانيين". ورداً على سؤال حول مشروع الغاز الإيراني- الباكستاني المشترك، أوضح ملك بأنه تم إجراء المرحلة الأولى من المفاوضات المتعلقة بجميع القضايا وسيتم مواصلة هذه العملية في المراحل المقبلة. وأفاد وزير النفط الباكستاني بأنه تم إجراء مفاوضات شاملة ومطمئنة، وفي الوقت نفسه أجريت مشاورات بين البلدين على المستوى الوزاري. كما أكد على أن إيران وباكستان تواصلان التعاون من أجل ازدهار المنطقة وأيضاً لضمان مصالح كل منهما.

خطة لتبادل السلع

في سياق آخر، أعلن وزير الطرق وبناء المدن رئيس اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين عن خطة لتبادل السلع مع باكستان، مؤكداً أنه "مع تطوير البنى التحتية للطرق والموانئ، يمكن تحقيق تجارة بقيمة ١٠ مليارات دولار بين إيران وباكستان."

وأكد مهرداد بذرباش أن وجود موانئ باكستانية مهمة مثل كراتشي وموانئ إيرانية مثل تشابهار وإمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة، تمثل فرصاً مناسبة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. كما أشار إلى أن تطوير موانئ باكستان وإيران كان من بين الموضوعات التي تم بحثها خلال اللقاءات الثنائية.

وأكد بذرباش على أن تحقيق هدف التجارة بقيمة ١٠ مليارات دولار بين البلدين يتطلب تطويراً جاداً للبنية التحتية، بما في ذلك الموانئ وتسهيل عبور الشاحنات عبر الحدود.

التعاون الجوي

كما أعلن وزير الطرق عن بحث موضوع التعاون الجوي بين إيران وباكستان، بما في ذلك زيادة عدد الرحلات الجوية، خاصة بين لاهور ومشهد أو طهران، وذكر أنه تم الإتفاق على تسيير رحلات جوية بين طهران واسلام آباد من قبل شركات إيرانية، وذلك لتسهيل حركة التجار بين البلدين. وأعرب بذرباش عن تفاؤله بإمكانية تعزيز التعاون بين البلدين بشكل جاد في ظل الحكومة الجديدة في باكستان، مؤكداً على أهمية تنفيذ الإتفاقيات المبرمة بين البلدين.

وأشار إلى إمكانيات باكستان، التي تمثل فرصة واعدة لرجال الأعمال الإيرانيين، وشدد على ضرورة توفير بنية تحتية تسهل على التجار الإيرانيين الوصول إلى هذا السوق، مما سيساهم بدوره في تنمية الاقتصاد الإيراني.

هذا ووصل رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله إبراهيم رئيسي، صباح الإثنين الماضي إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد في زيارة رسمية استغرقت يومين، والتقى بنظيره الباكستاني ورئيس الوزراء وقائد الجيش.

وزير النفط: الباكستانيون يرتبون العقود مع شركات مختلفة حتى نشهد ضخ الغاز لباكستان في الحكومة الحالية بناء على الإتفاقية الدولية التي أبرمت بين البلدين

بعد ٢٠٠ يوم على الحرب..

غزة مدمرة اقتصادياً وصناعياً؛ والجميع تحولوا لفقراء

قال الخبير الاقتصادي الفلسطيني محمد أبو جياب: إن الحرب الصهيونية المدمرة على غزة حولت مجتمع القطاع إلى طبقة واحدة تعاني الفقر أو الفقر المدقع، ودمرت ٨٠٪ من قطاع الزراعة، و٩٠٪ من قطاع الصناعة، جاء ذلك خلال تبيانه للتأثيرات الاقتصادية للحرب الصهيونية المتواصلة منذ ٢٠٠ يوم على القطاع المحاصر.

وأضاف أبو جياب: إن الجيش الصهيوني دمر خلال هذه الحرب كل شيء على المستوى الاقتصادي، ولم يعد هناك قدرة إنتاجية واحدة، ولم يتبق حتى طبقات اقتصادية في القطاع.

وأوضح أن الحرب دمرت الطبقتين العليا والوسطى وتمت تسويتهم بالفقراء، فالقطاعات الصناعية التي دمرتها الطائرات والدبابات الصهيونية تحول أصحابها وعمالها جميعهم إلى فقراء.

وأشار الخبير الاقتصادي الفلسطيني إلى أن الطبقة الوسطى التي كانت تقتات من خلال القطاعات الصناعية والإنتاجية والزراعية انضمت اليوم إلى طبقة المسحوقين والفقراء في قطاع غزة.

وأكد أن قطاع غزة مدمرة كلياً بنيته التحتية الاقتصادية، وعلى مستوى المدن الصناعية أيضاً، وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية.

وعن واقع الزراعة والصناعة، قال أبو جياب: إن نهج التدمير الصهيوني تسبب بتعطيل ما نسبته بين ٨٠ و٩٠٪ من الإنتاج الزراعي في القطاع، وتوقف القطاعات الصناعية بالكامل وتدمير أكثر من ٩٠٪ من مكونات البنية الصناعية التحتية من مصانع وطاقة وغيرها.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن جميع أفراد المجتمع أصبحوا فقراء ويحتاجون إلى المساعدة، بعد أن قضت الحرب على مكونات العملية الاقتصادية والطبقات الاقتصادية الفلسطينية في قطاع غزة.

التعافي يكلف المليارات

وعن متطلبات التعافي، قال الخبير الفلسطيني: إن إعادة الحياة إلى القطاعات الصناعية، واستعادة الحياة للطبقات الدنيا والمتوسطة والمرتفعة على مستوى الاقتصاد، تتطلبان سنوات من العمل الجاد وإعادة الإعمار، وضخ عشرات المليارات من الدولارات، إضافة إلى إعادة القطاعات الصناعية والزراعية للعمل والإنتاج من جديد.

وقال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" -مطلع فبراير/ شباط الماضي-: إن استعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب على القطاع ستستغرق عقوداً من الزمن، مؤكداً الحاجة الملحة لكسر دائرة التدمير الاقتصادي التي جعلت ٨٠٪ من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية.

ووفق تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي -صدر مطلع أبريل/ نيسان الجاري-، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة حوالي ١٨/٥ مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان القطاع -البالغ عددهم نحو ٢/٣ مليون نسمة- باتوا على شفا المجاعة، كما يعاني كامل السكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بصورة حادة.

ويشن الجيش الصهيوني، منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حرباً مدمرة على قطاع غزة تسببت في استشهاد أكثر من ٣٤ ألف فلسطيني وجرح نحو ٧٧ ألفاً آخرين معظمهم أطفال ونساء، إلى جانب دمار هائل في المباني والبنى التحتية.